التنويع الاقتصادي في الجزائر خيار إستراتيجي لاستدامة التنمية

Economic diversification in Algeria is a strategic option for sustainable development

د. لخضر بن سعيد [1*]، د. عيماد داتو سعيد [2]

[1]جامعة جيلالي ليابس- سيدي بلعباس (الجزائر)، bensaid.khdar@gmail.com

[2]جامعة جيلالي ليابس- سيدي بلعباس (الجزائر) ، datou_imad@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021/11/25 تاريخ القبول: 2022/05/31 تاريخ النشر: 2022/06/02

الملخص:

إن البيئة الدولية الراهنة تتسم باحتدام التنافس على رؤوس الأموال الأجنبية بين مختلف الدول المتقدمة و الدول النامية على حد سواء . و ذلك نتيجة للدور الهام الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي في توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الإنتاجية و نقل التكنولوجيا و المساهمة في رفع مستويات المداخيل والمعيشة و خلق المزيد من فرص العمل التعزيز في قواعد الإنتاج وتحسين المهارات و الخبرات الإدارية و تحقيق ميزات تنافسية في مجال التصدير والتسويق; وتحقيق تنويع إقتصادي يرقى الى قانون الإشباع و التسويق.

الكلمات الدالة: التنويع الاقتصادي، الاستثمار الأجنبي، الاقتصاد الجزائري.

تصنيفات JEL: O16,P51,R42

Abstract :

The current international environment is characterized by intense competition for foreign capital between various developed and developing countries alike. This is as a result of the important role played by foreign investment in providing the financing required for establishing productive projects, transferring technology, contributing to raising incomes and living standards, creating more job opportunities, strengthening production bases, improving skills and managerial ability, and achieving competitive advantages in the field of export and marketing; And achieving economic diversification amounts to the law of saturation and marketing.

Keywords: Economic diversification, foreign investment, the Algerian economy.

JEL Classification Codes :O16,P51,R42

*المؤلف المراسل.

مقدمة:

تواجه الجزائر كباقي الدول النامية عدة تحديات تنموية اقتصادية واجتماعية، كما أنها تريد أن ترسم لنفسها إستراتيجية تنموية مستدامة، من شأنها أن تخرجها من مأزق التخلف، وبالتالي تحاول أن تلحق بركب الدول الصناعية المتقدمة إلاّ أنّ مشكلة رئيسية تعوقها عن تحقيق أهدافها، التي تتمثل في ندرة الموارد الاقتصادية وكيفية استخدامها بعقلانية لاستدامتها.

ويترتب على ذلك ضرورة الاهتمام بالسياسة الاستثمارية الحكيمة، التي تعتبر وجه من أوجه تحقيق التنمية الاقتصادية في العصر الحالي، والواقع الاقتصادي الدولي خير شاهد على أن دول العالم تسعى نحو اللحاق بركب التنافس الدولي الرامي إلى جذب أعظم كم من الاستثمارات.

ومما سبق يمكن طرح **الإشكالية الآتية:**

ما مدى مساهمة الاستثمار و تنويعه في تحقيق تنمية مستدامة للاقتصاد الجزائري؟

أهـــداف الدراسـة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- محاولة فهم مدى تأثير التنويع الاستثماري على التنمية المستدامة في الجزائر ؛
- معرفة مدى نجاعة الاستثمار الراهن في ظل السعي عن نموذج استثماري جديد يحقق النمو و التنمية الاقتصادية ؛
- تحليل الوضعية الحالية للاستثمار في الجزائر للتوجه نحو أفاق التنمية الاقتصادية المستدامة ؛

فرضيات الدراسـة:

بناءا على ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع البحث و أملا في تحقيق أهدافه يمكن طرح الفرضيات الآتي:

- للجزائر مقومات و مؤهلات إقتصادية تمكنها من تبني سياسة التنويع الاستثماري؟
- يسعى صناع القرار في الجزائر الى تبني سياسة التنويع الاقتصادي بغية تجنب أثر التذبذب في أسعار المحروقات ؟

المنـهج المتبع:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي نظرا لما يتطلبه الموضوع من تحليل المؤشرات المستخرجة من التقارير الدولية و المواقع الوطنية الرسمية و وهذا للاستدلال و الإجابة على التساؤل المطروح حيث تم إلى العناصر الآتية :

المحـور الأول: التنويع الاقتصادي

الفرع الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي

التنويع الاقتصادي بصفة عامة هو الانتقال من مرحلة الاعتماد على المورد الوحيد إلى مرحلة تطوير وترقية القاعدة الصناعية والزراعية والاهتمام بالقاعدة الإنتاجية وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتميز بالاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع (جابي، حجاب، و قدري، 2017، صفحة 2) .

ويمكننا أن نقول أيضا أن التنويع الاقتصادي هو عملية اتساع الاقتصاد ليشمل مختلف المجالات وذلك لتفادي مخاطر الاعتماد على مصدر واحد من مصادر الدخل .

الفرع الثاني:أشكال التنويع الاقتصادي

هناك شكلين لتنويع الاقتصادي(صباغ و حركاتي، 2019، صفحة 02):

- التنويع الأفقي: يطلق على توزيع الاستثمار على أدوات من نفس الفئة.
- التنويع العمودي (الرأسي): ويطلق على توزيع الاستثمار على قطاعات متنوعة كالزراعة والصناعة والخدمات .

الفرع الثالث: أهداف التنويع الاقتصادي

تتمثل الأهداف الأساسية للتنويع الاقتصادي بصفة عامة ما يلي:(ضيف و عزوز، 2018، صفحة 02)

1- تقليل مخاطر الاستثمارية وذلك بتوزيعها على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية؛
2- رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة إنتاجية العمل؛
3- تحقيق التنمية المستدامة؛
4- زيادة الترابط بين القطاعات الاقتصادية وذلك لان مخرجات كل قطاع تعتبر مدخلات إنتاجية لقطاع آخر؛
5- توليد فرص التوظيف وتقليص معدل البطالة؛
6- زيادة القيمة المضافة؛
7- منح القطاع الخاص دور اكبر في المساهمة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

إن نجاح التنويع الاقتصادي يحتاج بيئة مؤسساتية وقانونية مشجعة لذلك كما يتطلب توفر البنية التحتية وكذا الخدمات المساندة والأساسية لذلك مثل التعليم والتدريب والتكوين مما يساهم في رفع معدات وإمكانيات الإنتاج والإنتاجية.

المحور الثاني: الإستثمار الأجنبي المباشر و واقعه في الجزائر

الفرع الأول:مفاهيم الاستثمار الأجنبي المباشر

هو صافي تدفقات الاستثمار الوافدة للحصول على حصة دائمة في الإدارة (نسبة 10 في المائة أو أكثر من الأسهم المتمتعة بحقوق التصويت) في مؤسسة عاملة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر. وهو عبارة عن مجموع رأس مال حقوق الملكية والعائدات المعاد استثمارها وغير ذلك من رأس المال طويل الأجل ورأس المال قصير الأجل، كما هو مبين في ميزان المدفوعات.

و يعرف كل من صندوق النقد الدولي(IMF) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (DECD)الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أنها الاستثمارات في مشروعات داخل دولة ما، ويسيطر عليها المقيمون في دولة أخرى. وقد أوضح صندوق النقد الدولي في مجال تعريفه لهذه الاستثمارات المباشرة أنه يجب أن تزيد حصة المستثمرين الأجانب عن 50%من رأس المال،أو يتركز 25%فأكثر من الأسهم في يد شخص واحد،أو جماعة واحدة منظمة منال مستثمرين بما يترتب عليه أن تكون لهم سيطرة فعلية على سياسات وقرارات المشروع سياسات وقرارات المشروع (Alasrag, 2005, p. 5) .

الفرع الثاني:أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

تكمن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدور الذي يمارسه على النمو والتنمية في البلاد المضيفة، كما أنه يحمل خصائص الاقتصاد القادمة منه، كما يقوم الاستثمار المباشر بدور محوري في أغلب الاقتصادات النامية، ومن ضمنها الدول العربية التي تعاني من العجز في الحساب الجاري والاحتياجات المحلية للموارد المالية أو تلك التي تشكو من فجوة تقنية ومن مستوى متدن من الإنتاجية ومن نطاق ضيق للسوق المحلي (جابر عبد الحميد، 2020، صفحة 312) .

الفرع الثالث: طبيعة مناخ الاستثمار في الجزائر

قطعت الجزائر أشواطا مهمة في تهيئة مناخها الاستثماري على النحو الذي يجعل منه مناخا محفزاً لاستقطاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية، نظراً إلى ما تملكه الجزائر من ثروات طبيعية مهمة و بنى أساسية جيدة المستوى، فظلاً عما لديها من مقومات أخرى لا تقل أهمية: كالحجم المعتبر للسوق، والوضعية الاقتصادية المربحة، والعدد الكبير من اليد العاملة التي من شأنها أن تؤدي دورا مهما في تنشيط مناخ استثماري مناسب.

الفرع الرابع: المؤشرات الطبيعية و البنى التحتية

تتمتع الجزائر بعديد المقومات التنافسية لتنويع المناخ الاستثماري لجذب رؤوس الأموال الأجنبية وهي كالأتي:

1.المؤشرات الجغرافية والطبيعية:

عملت الجزائر منذ السنوات الأخيرة على تهيئة الأرضية اللائقة لمناخ استثماري ملائم، فإضافة إلى موقعها الاستراتيجي، يمثل همزة وصل بين أوروبا وإفريقيا عبر شريط ساحلي تجاوزا 1644 كلم، يجعل منها بوابة عبور التجارة الخارجية، ويجعلها تمتلك كما هائلاً من المواد الطبيعية و الثروات الباطنية المتنوعة، والتي تساهم في تعزيز الاقتصاد الوطني، تأتي في مقدمتها الاحتياطات النفطية والغازية، حيث تحتل الجزائر المرتبة الخامسة عشرة من حيث الاحتياطات النفطية، و السابعة من حيث موارد الغاز المؤكدة في العالم، مما يجعل منها وجهة للمستثمرين المحليين و الأجانب على حد سواء (OAPEC، 2021، صفحة 14).

2. توافر البنية التحتية:

من خلال برنامجها الاقتصادي، حاولت الجزائر تعزيز وتطوير بنيتها التحتية،حيث حققت ما يلي:

1.2. بنية المواصلات: حرصت الجزائر من خلال برامجها التنموية على وضع إستراتيجية للقطاع، تهدف لتنويع وسائل النقل، لتكون أكثر فاعلية للمساهمة في التنمية الاقتصادية للبلاد، حيث أنجز عدد كبير من المشاريع، وأخرى في طور الإنجاز، أهمها الطريق السيار، شرق-غرب، إضافة إلى 4500 كلم من سكك الحديد، منها 200 محطة قطار مخصصة للعمليات التجارية، ناهيك على البنية التحتية المتعلقة بالنقل الجوي والبحري، حيث تمتلك الجزائر 47 ميناًء بحرياً من بينها 11 ميناًء تجاريا، وميناءان للبترول، بالإضافة إلى 13 مطارا دوليا من بين 36 تتوزع عبر م مختلف القطر الوطني.

2.2.بنية الاتصالات: تشير الإحصائيات أن 58%من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية التي تنشط في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات متخصصة أساسا في مجالات الاتصالات، الهندسة الكهربائية، الإلكترونية، وتشغل حوالي 24.500 عامل بمعدل تقريبي 04 عمال في المؤسسة الواحدة، ويبقى هذا العدد ضعيف حيث أنه لم يتجاوز نسبة 2%من عدد العمال الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الذي قدر ب 1.122.129 عامل (فارس، 2019، صفحة 47).

3. التنمية البشرية:

وفقًا للبيانات الواردة في التقرير الذي نشره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على موقعه الالكتروني، نرى أنه على المستوى المغاربي، تفوقت الجزائر، التي احتلت المرتبة 82 عالميا، على تونس (91 في العالم) وليبيا (110) والمغرب (121 مع مؤشر "متوسط" للتنمية البشرية ب0,676) و موريتانيا (التي احتلت المركز 161 في العالم)، وفقًا للطبعة السادسة و العشرون من التقرير الذي يحمل عنوان "ما وراء الدخل، المعدلات و الوقت الراهن: اللا مساواة في التنمية البشرية في القرن الحادي والعشرين".

المحور الثالث: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر

يشكل تدفق الاستثمار الأجنبي إلى القطاعات المنتجة وسيلة هامة لتسريع وتيرة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتحقيق تنويع إقتصادي، وبهدف تشجيع سياسة الاستثمار الخارجي، أجرت العديد من البلدان العربية ومن بينها الجزائر مجموعة من الإصلاحات واتخاذ العديد من التدابير المتعلقة بتشجيع الاستثمار والتجارة والحد من الحواجز التجارية وإبرام اتفاقات التجارة الحرة، فقد قامت الجزائر بتخفيض الحد الأدنى من المتطلبات الرأسمالية للاستثمار و إعفاءات ضريبية و هذا بهدف خفض التكاليف المرتبطة ببدء أعمال تجارية.

الجدول 1: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

	المجموع (بالأسعار الجارية)			النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي			النسبة المئوية من تكوين رأس المال الثابت الإجمالي		
السنوات	2008	2012	2018	2008	2012	2018	2008	2012	2018
الجزائر	2631.71	1499.45	1506.32	1.54	0.72	0.84	5.26	2.33	1.78

المصدر: (الاجتماعية، 2019، صفحة 30).

يتضح من خلال الجدول السابق أن تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر قد شهد تراجعا خلال العشر سنوات الماضية من حيث القيمة وحصتها من الناتج المحلي الإجمالي ومن تكوين رأس المال الثابت الإجمالي، فقد انخفض الاستثمار الأجنبي في الجزائر من 2.6 مليار دولار عام 2008 إلى 1.5 مليار دولار عام 2018، كما انخفض حجم الاستثمار كحصة من الناتج المحلي الإجمالي من 1.5% إلى 0.84%بين عامي 2008 و2018، وانخفضت حصته من تكوين رأس المال الثابت الإجمالي من 5.26% إلى 1.78%.

الفرع الأول: توزيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاعات الإستراتيجية في الجزائر

الجدول الأتي يوضح التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الجزائر.

الجدول 2: تطور المشاريع الاستثمارية حسب أهم القطاعات خلال الفترة (2015-2017)

القطاع	الجزائر
الفحم والنفط والغاز الطبيعي	19.130
العقارات	1.730
الفنادق والسياحة	2.678
الخدمات المالية	1.599
الاتصالات	/
التخزين	3.300
المعادن	3.150
البناء ومواد البناء	1.467
صناعة السيارات	1.252

المصدر: (المؤسسة العربية)

تشير بيانات الجدول السابق إلى التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الجزائر، حيث يلاحظ أن الحصة الأكبر من هذه الاستثمارات مخصصة لقطاع الفحم والنفط والغاز الطبيعي بحكم توافر هاته المواد، حيث بلغت قيمة الاستثمار في هذا القطاع أكثر من19 مليون دولار بالنسبة للاقتصاد الوطني، في حين أن باقي القطاعات لم تشهد إقبالا كبيرا، فقد سجل قطاع التخزين والمعادن ما يقارب 3 مليون دولار في الجزائر بالنسبة لقطاع الفنادق والسياحة ، في حين بلغ الاستثمار في قطاع العقارات الى أكثر من 1 مليون دولار و هذا دليل على ضعف الاستثمار في هذا القطاع الحساس و الجاذب للسياحة و الاستثمار الأجنبي المباشر.

أما في القطاعات الأخرى غير الإستراتيجية فلم تجذب سوى عدد قليل من المشاريع الاستثمارية الأجنبية، فقد تلقت الجزائر استثمارات كبيرة في صناعة السيارات غير أنها لم تنجح بسب ضعف نسبة الإدماج و الاعتماد على الاستيراد و التركيب فقط.

الجدول 3: صادرات النفط الخام والغاز الطبيعي (مليون برميل يوميا) خلال الفترة (2019-2021)

ترتيب 2020	الدولة	2019	2020	2021
1	السعودية	7,0	6,8	6,7
2	العراق	4,0	3,5	3,5
3	قطر	3,2	3,1	3,2
4	الإمارات	3,0	2,6	2,5
5	الكويت	1,7	1,4	1,4
6	الجزائر	1,5	1,2	1,4
7	سلطنة عمان	1,0	0,9	0,8
8	ليبيا	1,0	0,2	0,5
9	البحرين	0,2	0,2	0,2
10	اليمن	0,0	0,0	0,1

المصدر: (المؤسسة العربية)

من الجدول يلاحظ أن الجزائر إحتلت المرتبة السادسة في صادراتها من النفط و الغاز الطبيعي مثل باقي كل الدول، بينما تراجعت صادراتها من النفط و الغاز الطبيعي من 1.5 مليون برميل يوميا سنة2019 إلى 1.4 مليون برميل يوميا سنة 2021، وهذا التراجع مثل باقي كل الدول وذلك بسب خفض نسبة الإنتاج مما أدى ارتفاع أسعار النفط و الغاز حيت إرتفعت أسعار النفط إلى أكثر من 85 دولار أمريكي للبرميل الواحد مما زاد في مداخيل الناتج الوطني خلال السداسي الأول من سنة 2021، وقد يساعد هذا الإضافي من المداخيل الوطنية كسياسة نقدية توسعية في تنشيط الدورة الاقتصادية و تحقيق سياسة تمويلية مستهدفة لقطاعات حساسة مما يساعد على تحقيق زيادة النمو الاقتصادي و تحقيق التراكم الإنتاجي مما يساهم في إستدامة التنمية الاقتصادية.

الفرع الثاني: تحليل وتقييم واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة 2001-2021.

حسب تقارير الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمارات فإن حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة قد تطور بالزيادة في أهم القطاعات الإقتصادية، فقطاع الصناعة إستحوذ على أكبر قدر من هذه الإستثمارات بقيمة 1.613.708 مليار دينار جزائري خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2014 وهو ما يعادل 68،55 % من الحجم الكلي للإستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالنتيجة تمكن هذا القطاع من خلق ما يعادل 63928 منصب

شغل، وفي المرتبة الثانية قطاع السياحة بمبلغ قدر بـ 462619 مليون دينار و14080 منصب شغل.ولتوضيح تطور حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2021 نقدم المنحى الأتي:

الشكل رقم01 : تطور حجم الإستثمارات الأجنبية في الجزائر خلال الفترة 2001-2021.

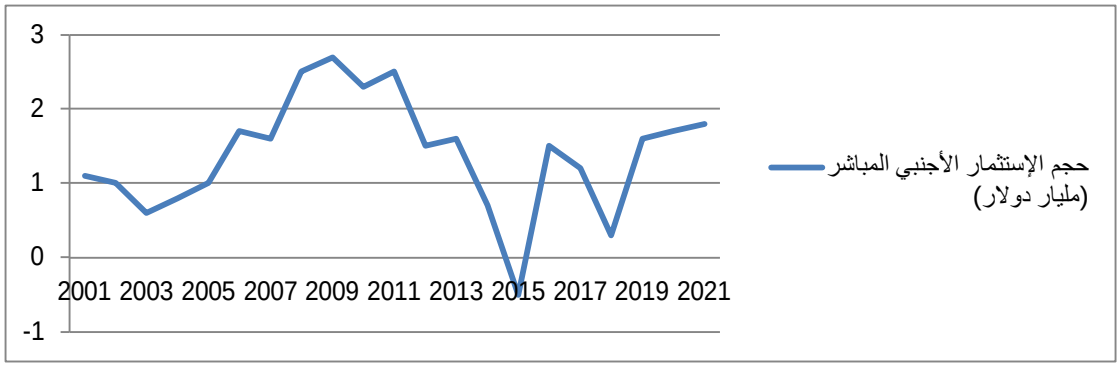

المصدر:اعداد الباحثين اعتمادا على:

file:///C:/Users/DELL/Searches/Downloads/cr18168f.pdf

يلاحظ من المنحنى أنه خلال الفترة من سنة 2001 إلى 2005، هناك تذبذب في حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة فمن 1.1 مليار دولار سنة 2001 إلى1.0مليار دولار سنة 2002، ثم يواصل الانخفاض إلى 0.6 مليار دولار سنة 2003،وهذا راجع الى مخلفات العشرية السوداء خاصة فيما يخص الجانب الأمني والجانب السياسي الذي أعطى صورة غير ايجابية عن الوضع في الجزائر، لكن إبتداءاً من سنة 2006، سجل هذا الحجم زيادات واضحة من سنة إلى أخرى حيث بلغت أقصادها2.7مليار دولار سنة 2009، ليسجل فيما بعد نوعا من الاستقرار في حدود 2.3 مليار دولار كمتوسط الى غاية 2011، وهذا راجع إلى تحسين في المناخ الإستثماري في الجزائر والناتج عن الإستقرار الأمني والسياسي في البلد يضاف إلى هذا صدور قانون الإستثمار بصيغته الجديدة (قانون رقم06-08) والذي تضمن المزيد من الإمتيازات لفائدة المستثمر الأجنبي.

لكنه عاود الانخفاض بدءا من سنة 2012، مسجلا 1.5 مليار دولار ويستمر مستوى الانخفاض فيما بعد الى غاية سنة 2015 (تسجيل قيمة سلبية تقدر بـ -0.5 مليار دولار) ليرتفع قليلا سنة 2016 ثم انخفض سنة 2018 إلى حدود 0.3 مليار دولار، وقد يكون السبب في هذا الانخفاض هو القاعدة الإستثمارية المعتمدة في الجزائر والمتمثلة في **49%- 51%** ، وفي كل الأحوال فإن حجم الإستثمارات الأجنبية في الجزائر خلال هذه الفترة – على ضعفه - يسجل ضمن تحسين التدفقات الإستثمارية نحو الشمال الإفريقي والتي إرتفعت ب 11 % مسجلة 47,14 مليار دولار سنة 2016، حيث شكلت نسبة الإستثمارات الأجنبية المتدفقة نحو مصر

نسبة هامة في هذا الحجم بلغت 17 % أي ما يعادل 8,1 مليار دولار وكانت سببها اكتشاف شركات أجنبية لاحتياطات غازية كبيرة بهذا البلد.

وبداية من سنة 2019، بدأ حجم هذه الاستثمارات في الارتفاع ولو بوتيرة ضعيفة – وتصادف ذلك مع الآثار الاقتصادية السلبية التي خلفتها جائحة كورونا "كوفيد19" مع توقعات بأن يبلغ هذا الحجم سنة 2021 مستوى 1.8 مليار دولار.

الفرع الثالث: صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد و الصادر من إلى الجزائر

خلال الفترة 1990/ 2019

كان لبرنامج الاصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر بندا خاصا بفتح المجال أمام رؤوس الأموال الأجنبية للولوج إلى الجزائر من اجل الاستثمار في العديد من القطاعات،وتحسين الوضع الاقتصادي،حيث عرفت الاستثمارات بأنواعها نموا ملحوظا خاصة لفترة برنامج الانتعاش الاقتصادي، وهي أيضا الفترة التي عرفت تسهيلات وامتيازات عديدة موجهة للمستثمرين سواء محلين أو أجانب، حيث أصبحت الجزائر ارض الفرص الاستثمارية ،وسجلت فعلا الجزائر تدفقات معتبرة من الاستثمارات الأجنبية،مقسمة بين تلك التي كانت وجهتها قطاع المحروقات،والأخرى وجهتها خارج قطاع المحروقات.

الجدول4 : نسبة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة و الصادرة من والى الجزائر من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2019/1990)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
صافي التدفقات الواردة(٪)	1,58	0,03	— 0,06	1,03	0,26	— 1,31	— 0,71	1,83	2,92	— 0,48	— 0,99	0,01	— 0,32	— 0,27	— 0,13
السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
صافي التدفقات الواردة(٪)	3,68	4,86	5,85	7,59	8,50	5,53	2,43	1,66	1,19	1,06	1,24	1,16	0,21	0,54	58’0

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
صافي التدفقات الخارجة (٪)	—0,54	— 0,10	0,14	0,03	0,21	0,08	0,20	0,20	0,09	0,07	0,82	0,02	1,09	0,22	0,03
السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
صافي التدفقات الخارجة (٪)	—0,05	— 0,01	— 0,03	0,67	0,51	0,74	0,51	0,60	0,66	0,71	0,82	1,39	1,06	2,54	1,71

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير السنوي للبنك الدولي:

https://www.albankaldawli.org/ar/about/annual-report#anchor-annual

من خلال النسب المسجلة في الجدول،تصل نسبة التدفقات واردات الجزائر إلى 25٪ ، بينما تصل نسبة التدفقات الصادرة أو الخارجة من الجزائر إلى 1,98٪، و حسب المعادلة السابقة فان مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الوطني هي مساهمة ايجابية يصل الفارق بين النسبتين إلى 23,98 ، لكنها مساهمة ضعيفة، ولا تصل إلى مستوى الطموحات، مما يعبر عن اعتماد الجزائر في تغطية نفقات المشاريع المخصصة لخلق التنمية المستدامة عن طريق عائدات المحروقات وإهمال باقي القطاعات الأخرى التي بإمكانها أن تكون فرصة للاستثمار.

المحور الرابع: مقومات التنويع الاقتصادي في الجزائر:

الفرع الأول: مقومات الاقتصاد الجزائري

تتمتع الجزائر بموقع استراتيجي وبموارد طبيعية هائلة من أرضي زراعية خصبة وموارد مالية تؤهلها لتحقيق الاكتفاء الذاتي والتصدير إلى الخارج من خلال هذا الجدول سوف نحاول عرض هذه الموارد.

الجدول 5 : الموارد التي تتمتع بها الجزائر

الموارد	مقوماتها
	الأراضي الزراعية: تتربع الجزائر على مساحة زراعية تقدر ب 42.4 مليون هكتار، أي 18% من المساحة الإجمالية للبلد والتي تقدر بـ 238174100، كما تقدر المساحة الزراعية المستعملة بـ 8.458 مليون هكتار أي ما يعادل 28% من المساحة الزراعية الإجمالية، تتوزع هذه الأراضي إلى أربع مناطق (ساحلية، سهبية، الداخلية، الصحراوية)
	الموارد المائية: تقدر إمكانيات المياه الطبيعية في الجزائر بـ 19 مليار متر مكعب في السنة، حيث تعتبر الزراعة المستهلك الأساسي للمياه بلغة نسبة استهلاكها 60% من مجموع حجم المياه سنة 2019، تعتمد الزراعة في الجزائر على الزراعة المطرية، حيث أن 90% من المساحة الزراعية تستغل اعتمادا على الأمطار. كما تعتمد الزراعة على كل من المناطق المروية الكبيرة التي يديرها الديوان الوطني للسقي وصرف المياه، وكذلك المناطق الصغيرة والمتوسطة الخاصة ومناطق الري، ومن المفترض أن يصل إجمالي المساحة المروية 2 مليون هكتار في عام 2019.

الطبيعية	**الموارد البشرية:** القوة العاملة في الزراعة بالجزائر لا يزال منخفض ولم يشهد تطورا ملحوظا، حجم العمالة الفلاحية سنة 1990 يقدر بـ90500 عامل لترتفع 252.5 ألف سنة 2000يعزى ذلك إلى مجموعة من البرامج التنموية في القطاع الزراعي كتطبيق المخطط الوطني للفلاحة والتنمية الريفية، كذلك تطبيق مخطط الإنعاش الوطني الذي ساهما بشكل كبير في توفير مناصب العمل، إلغ أن نسبة القوة العاملة في الزراعة إلى القوة العاملة الكلية شهدت انخفاضا، حيث وصلت القوة العاملة في الزراعة 247650 عامل إلا أنها ضئيلة، السبب رغبة الشباب في العمل في قطاع الصناعة والتجارة والخدمات.

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مقال بوجطو حكيم، محمد أمين مصطفاوي، القطاع الفلاحي في الجزائر بين الواقع والمأمول، مجلة المشكاة في الاقتصاد والتنمية والقانون، المجلد الخامس ، العدد 12، ص-ص: 24-26، سنة 2020.

الفرع الثاني : برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر

لقد باشرت الحكومة الجزائرية خلال فترة الأخيرة مجموعة من الإصلاحات المتمثلة بشكل خاص (التنويع الاقتصادي، تحسين مناخ الأعمال، تعزيز الأمن الطاقوي، تطوير فروع الاقتصاد الأخضر)غير أنه يجب تعزيز هذه المبادرات و ربطهما فيما بينها بشكل أفضل في إطار إستراتيجية وطنية لنهوض الاقتصاد، وتشجع الخطة الخماسية التي أقرتها الحكومة خلال 2015-2018 لزيادة حكم مسيرة التي بدأت مند العشرية التي سبقت الاستثمار في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأخضر بالأخص (الزراعة، المياه، السياحة) وقد خصص لهذا البرنامج الخماسي ميزانية تقدر بـ 22.100 مليار دينار أي ما يعدل 280 مليار دولار و قد شمل هذا المخطط مجموعة من المجالات المتمثلة في : (ساعد، 2018، صفحة 45)

- تنمية الصناعات الغذائية، من خلال تعزيز الإنتاج الزراعي و إيجاد مجال جديد لتصدير المنتجات ذات القيمة المضافة.
- سعت الجزائر أن تضمن مكانها في الأسواق العالمية ضمن أمنها الطاقوي طويل المدى، و قد قررت تكثيف جهودها في مجال النفط و الغاز، و تطوير عمليات الإنتاج الحالية من خلال تزويد كل من تمنراست و جانت ب 14خط أنبوب لنقل النفط و الغاز، بالإضافة إلى إطلاق

برنامج 06 مصافاة جديدة، و هذا بغية زيادة طاقة تخزين الوقود ب60 مليون طن وهذا بحلول سنة 2018.

- حاولت الحكومة الجزائرية من خلال هذا البرنامج استغلال إمكانات الطبيعية المتاحة لدعم التنمية السياحية من خلال إنشاء 15 منتجع سياحي.
- تلعب الصناعات الحرفية دورا مهما في المساهمة في التنمية الاقتصادية من ناحية تأصيل التراث التاريخي حيث قررت الحكومة تصميم الغرف الحرفية و دعم الحرفيين بطريقة مباشرة و غير مباشرة.
- إعداد إطار (تشريعي ,تنظيمي ,قانوني)من أجل تأمين الحفاظ على الاستثمارات أو التسيير الإداري الحديث للبنى التحتية، من أجل ضمان استدامة الخدمات و المرافق العمومية.
- واصلت الحكومة من خلال هذا البرنامج مشاريعها فيما يخص تكملة 663 كلم عن طريق البرية الخاصة بالهضاب العليا، إنشاء خط جديد يربط بين الجنوب و الهضاب العليا على مسافة 2000كلم، و من المتوقع مضاعفة المزيد من خطوط السكة الحديدية و تهيئة الخطوط الخاصة بـ: Métro, Tramway et télécabin .
- فيما يخص المجال البحري قررت الحكومة استلام ميناء' جن جن 'و البدء في إنجاز 4محطات بحرية جديدة منها ميناء خاص بالمياه العميقة بالعاصمة و تعزيز الموانئ بسفن جديدة، سواء للبضائع و السكان.
- تعزيز الشركات الوطنية لطيران المدني ب 16طائرة جديدة، كما سيتم إطلاق العمل في برنامج بناء المحطات الجديدة بالجزائر العاصمة و وهران، مع برنامج إعادة تأهيل المطارات القديمة
- تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، بالإضافة إلى تراخيص الجيل الثالث، الممنوحة للشركات الاتصال المتنقلة والثابتة، والجيل الرابع الذي بالفعل غطى جميع المراكز الإدارية من الولايات (ساعد، 2018، صفحة 23).

الفرع الثالث: جهود الجزائر في التنويع الاقتصادي حسب القطاعات

الفرع الأول: تدابير دعم القطاع الفلاحي

- استحداث قرض بدون فوائد " الرفيق" لفائدة المستثمرات الفلاحية والمربين.
- استحداث قرض استثماري" التحدي" والتي يمنحه بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار إنشاء مزارع جديدة فلاحية والثروة الحيوانية على الأراضي الزراعية الغير المستغلة التابعة للملكية الخاصة والعقار الخاص للدولة.
- إعادة إقرار الإجراء المتعلق بتكييف الأسعار المحلية للجنوب التي تسلم لتعاونيات الحبوب و البقول الجافة مع الأسعار المعتمدة في الأسواق.
- دعم تنمية إنتاج و جمع الحليب .
- دعم إنتاج اللحوم (لحوم الأغنام، الماعز، الدواجن، الخيل و الإبل.)
- تعزيز تدابير دعم بعض أنواع الثمار(الزيتون، التمور، منتوجات الأشجار المثمرة.)
- تعفى البذور الموجهة لإنتاج المواد الزراعية و الغذائية، من الرسوم الجمركية، ضد الاستيراد.
- إعفاء الإنجازات المدفوعة في إطار عقود القروض الإنجازية الخاصة بالعتاد الفلاحي المنتج في الجزائر من الرسم على القيمة المضافة.
- إخضاع المنتجات الآتية، للنسبة المنخفضة للرسم على القيمة المضافة المقدرة:**7%**
  - ✓ مبيدات الحشرات و الفطريات و الديدان و الأعشاب الضارة المستعملة في الفلاحة.
  - ✓ الأغشية البلاستيكية المستعملة في الفلاحة.
- الإعفاء من الرسم على صفقات السيارات الجديدة، و الجرارات المستعملة للزراعة دون سواها، و كذا المركبات الأخرى غير خاضعة للتسجيل.
- تطبيق معدل تخفيض قدره7 **%**من الرسم على القيمة المضافة على المواد الأولية المواد التي تدخل في صناعة المواد الغذائية للتغذية الحيوانية للدواجن كذلك لحم الدجاج و البيض للاستهلاك.

الفرع الثاني: تدابير دعم قطاع السياحة

تتمثل السياحة في الحركة التي بمقتضاها يقيم الأفراد خارج بلدهم شرط ألا تكون بغرض الكسب الدائم أو المؤقت، فالسياحة هي مجموعة التنقلات البشرية، والأنشطة المترتبة عليها والناتجة عن ابتعاد الإنسان عن موطنه. و إن تجسيد هذه الحركية التنموية لن يأتي إلا بتوفر شروط محددة ضمن إستراتيجية سياحية بعيدة المدى ترتكز على قواعد أساسية للنهوض بالسياحة في الجزائر ومنها:

وجود تشريع وتنظيم واضح يحكم العناصر المختلفة للقطاع، مع وضع مخططات سياحية ترتب أولويات النشاطات السياحية، بالإضافة إلى تثمين الموارد البشرية العاملة بالقطاع، ووضع معايير تسييره، وفقا للمعايير الدولية، و أيضا التأسيس لثقافة سياحية لدى الجزائريين بحيث تمكنهم من استيعاب الآثار الاقتصادية لازدهار القطاع السياحي وعلاقتها بتنمية الفرد الجزائري (عبدالقاد، 2017، صفحة 467) .

المحور الخامس: أساليب التنويع الاقتصادي في الجزائري:

إن الصادرات البترولية المتكررة من جهة، وكون الثروة البترولية من الثروات الزائلة من جهة أخرى، كلاهما يمثلان تهديداً حقيقياً للموازنة العامة للدولة، خاصة من ناحية النفقات العامة المتزايدة، حيث تغطي إيرادات البترول أكثر من 97% من الميزانية المالية العامة. وهكذا لم يبقى للجزائر سوى القيام بعمليات تنويع اقتصادها، وهو ما بدأت تسعى إليه من خلال إتباع استراتيجيات معينة، كالاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر أو الاستثمار في الطاقات المتجددة و القطاع الصناعي كبديل للاقتصاد البترولي التقليدي... إلخ.

الفرع الأول: الاستثمار في الطاقات المتجددة

وهي نوع من أنواع الطّاقة التي لا تنفد، وتشير تسميتها إلى أنّها كلما شارفت على الانتهاء تتواجد مجدّداً، ويكونمصدرها أحد الموارد الطبيعيّة، كالرّياح، والمياه، والشّمس، وأهّم ما يميزها أنّها طاقة نظيفة وصديقة للبيئةكونها لا تخلّف غازات ضارّة كثاني أكسيد الكربون، ولا تؤثّر سلباً على البيئة المحيطة بها، كما أنّها لا تلعبدوراً ذا أثر في مستوى درجات الحرارة. ومصادر الطاقة المتجدّدة تُعتبر متناقضةً تماماً مع مصادرها غير المتجدّدة؛ كالغاز الطبيعي، والوقود النّووي؛ حيث تؤدّي هذه المصادر إلى الاحتباس الحراري، وإطلاق غاز ثاني أكسيد الكربون عند استخدامها.وانطلاقاً من مدى أهمية الطّاقة المتجدّدة،ظهر في الآونة الأخيرة نوعٌ جديدٌ من الأعمال تحت مسّمى تجارة الطّاقة المتجدّدة، وتركّزت جلّ أعمالها على تسخير مصادر الطّاقة المتجدّدة، واستغلالها لتكون مصدراً مدرّاً للدخل والدّفع المادي، وذلك من خلال التّرويج لها، وعلى الرّغم ممّا تعاب به

كيفيّة استغلال الطّاقة المتجدّدة، من كلفة عالية، وعدم توفّر الآليات والتّقنيات اللازمة بشكل كافٍ، إلّا أنّ هناك عدداً كبيراً من الدّول التي تستعدّ للبدء بمشاريع استثمارية للطاقة المتجدّدة، مع الحرص على رسم أبعاد سياسات هذه المشاريع، والعمل على تطويرها وتنميتها (الحياري، 2019).

الفرع الثاني: الطاقة المتجددة والتنمية المستدامة

من أهم التأثيرات البيئية المرتبطة باستخدامات الطاقة التقليدية ما يعرف بظاهرة الاحتباس الحراري التي ترتبط بظاهرة ارتفاع درجة حرارة الأرض، حيث بلغت الانبعاثات عن الوقود التقليدي حوالي 190 مليون طن من غاز ثاني أكسيد الكربون سنة 2017، بالإضافة إلى الغازات الأخرى (محمد ساحل، 2008، صفحة 206)

الفرع الثالث: الاستثمار في المناطق الحرة الصناعية للتصدير

المناطق الحرة هي مناطق معفاة من الرسوم الجمركية وقيود الاستيراد، توفر بيئة تفضي إلى اجتذاب استثمارات وترويج الصادرات ونقل التكنولوجيا وتوفير فرص العمل وغير ذلك من الأنشطة بما فيها المرور العابر (تجارة الترانزيت) والشحن والتخزين والتوزيع، ومن مزايا الاستثمار في المناطق الحرة ما يـلي:

(عادل السن، 2015)

- تخفيف القيود الجمركية على حركة التجارة وتقليل معوقات انتقال رؤوس الأموال، مما يوفر رؤوس الأموال اللازمة لعملية التنمية.
- إنشاء بعض الصناعات التي تقوم بالتصدير إلى الخارج، وتتكامل مع المشروعات الصناعية داخل الدولة.
- توفير فرص عمل للعمالة المحلية وتخفيف حدة البطالة.
- زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي، من الرسوم والإيجارات التي تدفعها المشروعات المستثمرة محليا.
- زيادة صادرات الدولة إلى الخارج، وتخفيف الخلل في الميزان التجاري وميزان المدفوعات.
- استقدام تكنولوجيا متطورة، وتدريب العمالة الوطنية عليها، والاستفادة منها في تطوير الصناعة المحلية.
- العمل على زيادة استفادة الدولة من مواردها الاقتصادية وموقعها الاستراتيجي.

جاءت فكرة إقامة المناطق الحرة في الجزائر التي تبلورت فعليا سنة 1993 في المرسوم التشريعي للاستثمار رقم 12/93 المؤرخ في 1993/10/05. وصدر المرسوم التنفيذي رقم 17/94 بتاريخ 1994/10/22 المتعلق بالمناطق الحرة لضبط الشروط العامة لإقامة وتسيير المناطق الحرة. حيث تكون المنتجات مسعرة من بنك

الجزائر بشرط أن تكون أنشطة الشركات موجهة للتصدير مع السماح بتسويق جزء من السلع والخدمات داخل الوطن وفق القوانين التي تحكم وتنظم التجارة الخارجية. (أوسرير، 2003، صفحة 43) .

خاتمـــة:

تعد التنمية الاقتصادية المستدامة مبتغى كل دول العالم و الجزائر من الدول النامية التي رسمت طريق إصلاحات إقتصادية وسطرت إستراتيجية تنموية لتحقيق التنمية والتطور. وحتى يتسنى للجزائر جلب سلة استثمارات تمكنها من تحقيق طموحاتها التنموية لابد من توافر حزمة من الشروط والعوامل والمحددات كالبيئة الملائمة والتسهيلات الإدارية والاستقرار السياسي والأمني و والتحفيزات الجبائية وغيرها من محفزات جلب الإستثمار الأجنبي كخيار حتمي للخروج من الاعتماد على قطاع المحروقات و صدماته المفاجئة.

كما تعتبر الجزائر أن الاستثمار الأجنبي مصدر تمويل مستقر لجميع المشاريع الهادفة لتحقيق التنمية الاقتصادية وتتعاظم فوائد الاستثمار الأجنبي حسب البيئة والأهداف وتكمن أهم الاصلاحات و البرامج التنموية في مخططاتها السنوية، وهذا يثبت فرضية عزم صناع القرار في الجزائر في تطوير المورد البشري وتنمية تدريب اليد العاملة المؤهلة لجلب التكنولوجيا و الرقمنة خاصة ما نتج عن جائحة كورونا في تحسين البنية التحتية و تأهيل الخبرة العملية وكسب المهارات التقنية.

النتائج المتوصل إليها:

- بالرغم من جملة الإصلاحات والتدابير التي اتخذتها الجزائر فيما يتعلق بتشجيع الاستثمار وحماية المستثمر الأجنبي إلا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي قد شهدت تراجعا خلال الفترة 2008-2018 وهو ما أدى إلى انخفاض مساهمة الاستثمار الأجنبي في تكوين رأس المال الثابت زيادة الناتج المحلي الإجمالي ؛
- للحكومة دور هام في جذب الاستثمار الأجنبي وتنويعه وكذا خلق بيئة اقتصادية ملائمة وهذا عن طريق سن القوانين لمكافحة الاحتكار وإصدار الأوامر المشجعة للاستثمار؛
- يسمح التنويع الاستثماري بتوسيع هيكل الإنتاج والتحرر من تبعية القطاع الواحد ؛
- الوسيلة الأنسب لتحقيق التنويع الاقتصادي هي تحفيز الاستثمار و خلق جو يساعد على تدفق الاستمارات الأجنبية بغيت تنويع الإنتاج، تنويع الصادرات، تنويع الإيرادات المالية ، تنويع اليد العاملة، تنويع مصادر الدخل وتراكم رأس المال؛

تـــوصيـات:

من خلال ماتم تناوله في هذه المقال العلمي، وبناء على النتائج التي توصلنا إليها نستنتج جملة من التوصيات التي يمكن أن تكون ركيزة أساسية في تحقيق تنويع اقتصادي وطني مستدام خارج قطاع المحروقات.

- ضرورة توجيه الإنفاق الحكومي نحو الإنفاق الاستثماري أكثر من الإنفاق الاستهلاكي؛
- الرقابة ومتابعة أداء القطاعات المدعمة مثل الفلاحة و السياحة و الصناعة ودفعهم لتبني سياسة التنويع مقابل الدعم وقياس مدى توافق تخطيطهم مع إستراتيجية الدولة التي تهدف إلى التنويع؛
- ضرورة توفير جو قانوني واضح وشفاف يوفر الثقة في العلاقات الاستثمارية، ويحمي المستثمرين الأجانب؛
- إن الرفع من كفاءة وفعالية بيئة الإستثمار في الجزائر يتطلب إصلاحات واسعة النطاق وهذا بدمج القطاع الخاص وصانعي السياسات العامة في البلد من خلال التطوير المؤسسي والتنسيق بين الوكالات ذات الصلة وزيادة الاحترافية للعنصر البشري؛
- تطوير استثمارات البنية التحتية الداعمة للتجارة، مثل الطرق والموانئ ومنشآت الشحن وأنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات و الرقمنة؛
- الاستعانة بالتجارب الناجحة في تنويع الاستثمار وفتح المجال أمام الاستثمار في قطاع الصناعة والفلاحة بحكم طبيعة الاقتصاد الوطني و مؤهلاته في هذا المجال، واستثمار الكفاءات الأكاديمية في مجال هذه القطاعات؛
- إعطاء القطاع الخاص مساحة اكبر في الحياة الاقتصادية وتقليص دور الحكومة في الرقابة والتخطيط؛

قائمة المراجــع:

جابي أمينة هناء، حجاب عيسى، قدري صلاح الدين. (2017). ضرورة التنويع الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد الطبيعية - دراسة حالة ماليزيا.مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة،العدد 4.

صباغ رفيقة، وحركاتي فاتح. (2019). دور التنويع في الحد من الأزمات -دراسة حالة لأثر الأزمة البترولية 2014 على الاقتصاد الإماراتي-. مجلة الإستراتيجية والتنمية، 18.

ضيف محمد، وعزوز أحمد. (2018). واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية المستديمة. مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد19، 16.

لزعر محمد أمين. (2014). سياسات التنويع الاقتصادي: تجارب دولية وعربية. كويت: معهد الوطني للتخطيط.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، استعراض السياسية المالية للدول العربية، بيروت، 2019، ص30.

Alasrag, H. (2005). Foreign Direct Investment Development Policies in the Arab Countries. MPRA Paper,(83).[Online] Available: http://mpra. ub. uni-muenchen. de/2230/(Mar, 2007.

جابر عبد الحميد البلتاجى, م. (2020). دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية دراسة تحليلية. مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية, 1(1), 300-354. doi: 10.21608/mhdl.2020.110088

OAPEC،2021، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول،

https://oapecorg.org

فارس قريني، (2019)، واقع البنية التحتية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالجزائر، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، ص47.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، استعراض السياسية المالية للدول العربية، بيروت، 2019، ص30.

المؤسسة العربية لضمان وائتمان الصادراتhttps://www.dhaman.net/ar/statistics/#stat-list

الحياري إيمان، (2019) ، بحث حول الطاقة المتجددة، https://mawdoo3.com

بوجطو حكيم، محمد أمين مصطفاوي، القطاع الفلاحي في الجزائر بين الواقع والمأمول، مجلة المشكاة في الاقتصاد والتنمية والقانون، المجلد الخامس ، العدد12، 2020.

ساعد محمد، 2018 ،" محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري" كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلو التسيير، قسم علو التجارية، جامعة ابن خلدون، تيارت

محمد ساحل، محمد طالبي،(2008)، أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة، مجلة الباحث، العدد 6، ص206.

عبدالقادر، حميدي، (2017) ، استراتيجية التنويع الاقتصادية في الجزائر في ظل الصدمة البترولية، معارف مجلة علمية دولية محكمة، المجلد 12، العدد 22، ص41.

عادل السن، عبدالعزيز، 2015، نحو اتفاقية عربية لتعظيم الاستفادة من المناطق الاقتصادية،مداخلة للملتقى الرابع للمناطق الاقتصادية والمناطق التنموية، سلطنة عمان.

أوسرير منور، (2003) ، دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منطقة بلارة)،مجلة الباحث، عدد 2، ص43.